

بحث في

البسملة في الصلاة وما يتعلّق بها من أحكام

بحث أعده الدكتور
عبد العزيز بن محمد الرييش

جامعة الملك سعود
كلية التربية - قسم الثقافة الإسلامية
منتسب إلى كلية الزراعة والطب البيطري بفرع الجامعة بالقصيم

المقدمة



مقدمة:

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ . الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ . إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِنُ﴾ .
خلق الخلق لعبادته فقال في كتابه : ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونَ﴾ (١) .

والصلة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين الذي بين الصلاة لأمهه
أتم بيان فقال : " صلوا كما رأيتمني أصلى " (٢) .

فقد عرض لي في بعض مطالعاتي اختلاف العلماء في بعض مسائل
البسملة قبل القراءة في الصلاة فرغبت في تركيز القراءة فيها، ومن ثم
الخروج بنتيجة حولها ورأيت أنه لا يمكن لي مثل هذا العمل إلا ببحث موثق
أدرس فيه هذه المسائل واختلاف العلماء وأدلوهم ومناقشاتهم . فكان الشوق
إلى ذلك أدعى لما قرأت مسألة الجهر بالبسملة والاختلاف الكبير فيها
حتى صنفت فيها مؤلفات (٣)، شدد فيها من تشدد حتى عدها من
أصول الاعتقاد (٤)، وانتصر لأحد الفريقين ، وأغلظ على المخالف، وأنصف
فيها من أنصف حتى جعل الخلاف في المسألة من الخلاف في السنن التي لا
يؤاخذ المسلم بتركها . فهذا وغيره جعلني أهتم بدراسة هذه المسألة وما
يتعلق بها في الصلاة حتى أقف على القول الراجح في كل مسألة لتكون

(١) سورة الذاريات : آية ٥٦ .

(٢) جزء من حديث عن مالك بن الحويرث ، أخرجه البخاري في كتاب الأذان ، باب الأذان للمسافر
إذا كانوا جماعة ... الخ ١٥٥/١ .

(٣) ومن ذلك : ابن عبد البر في رسالته : الإنصاف فيما بين المختلفين في "بسم الله الرحمن الرحيم"
من الخلاف وهي مطبوعة ضمن كتاب مجموعة الرسائل المنيرية ، في الجزء الثاني من المجلد
الأول ، وتشتمل الصفحات من ١٥٥ - ١٩٤ .

وكذلك رسالة في أحكام البسملة ، للفخر الرازي تحقيق مجدى السيد ابراهيم ، والدار تعنى
وغيرهم ... الخ .

(٤) انظر : نيل الأوطار ٢٢٣/٢ .

عنناً لى ولغيرى فى الوصول إلى الحق الذى ينشده كل مسلم منصف ، وسميت هذا البحث بـ " **البسملة فى الصلاة وما يتعلق بها من أحكام** " .

وقسمته إلى مقدمة وأربعة مباحث وخاتمة .

المبحث الأول : فى مدى اعتبار البسملة آية من كل سورة .

المبحث الثانى : فى مدى اعتبار البسملة آية من فاتحة الكتاب .

المبحث الثالث : فى حكم قراءة البسملة قبل الفاتحة فى الصلاة .

حكم الجهر والإسرار بالبسملة فى الصلاة الجهرية .

الخاتمة : وفيها بيان لأهم نتائج وفوائد البحث .

هذا وأسائل الله سبحانه وتعالى التوفيق والسداد والإخلاص والقبول

فى القول والعمل ، إنه سميع مجيب ، وبالإجابة جدير .

وصلى الله وسلم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

وجه الاستدلال من الحديث :

أن القراء أجمعوا على أن سورة الملك ثلاثون آية بدون البسمة^(١) . وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة ، وكتابتها في المصحف تدل على أنها من القرآن، وليس بين ذلك منافاة^(٢) ، بدليل حديث :

عبد الله بن عباس - روى - قال : " كان النبي - عليه السلام - لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ^(٣) . وحديث أنس بن مالك - روى - : " بينما رسول الله - عليه السلام - ذات يوم بين أظهرنا إذ أغفى ثم رفع رأسه مبتسماً فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : أنزلت على آنفه سورة فقرا ^{بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ} إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وإنحر إن شائنك هو الأبتره " ... الحديث ^(٤) . ف الحديث ابن عباس يفيد أن البسمة نزلت لفصل بين السور وليس فيه أنها آية من السورة .

وكذلك حديث أنس لم يذكر فيه أنها من السورة بل يفيد أنها تقرأ في أول السورة فيقال : تقرأ في أول كل سورة وإن لم تكن من السورة ^(٥) .

(١) انظر : المجموع ٢٢٥/٢ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢ ، وتنقيح التحقيق ٤٠٣/٢

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢ .

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب من جهر بها (ح ٧٨٨) ٤٩٨/١ ، البيهقي في السنن في كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن .. الخ ٤٢٢/٢ ، والتبريرى في المشكاة (ح ٢٢١٨) ٦٨٠/١ ، وصححه الالبانى . انظر : صحيح سنن أبي داود باختصار السند ١٤٩/١ .

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال البسمة آية من كل سورة سوى برامة (ح ٤٠٠) ٢٠٠ ، والنمساني في كتاب الافتتاح باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٢/٢ ، ١٠٢/٣ .

(٥) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢ .

الدليل الثاني:

أن العاديين لآيات القرآن لم يعد أحد منهم البسمة من السورة (١).

الترجح:

يتصوّج لى - والله أعلم بالصواب - القول الثالث ، فإنه وسط بين الأقوال الثلاثة وفيه جمع بين الأقوال والأدلة ، حيث يعدون البسمة آية من كتاب الله ولكنها ليست آية من السورة ، بينما هي للفصل بين السور وفي ذلك توسط بين الأقوال الثلاثة التي جعل أحدهما البسمة ليست آية من القرآن ، والثانية أنها آية من كل سورة ، فالقول الثالث وسط بين ذلك ويؤيده قوة أداته حسبما ظهر لى ، والله أعلم .

(١) المصدر السابق .

وجه الاستدلال من الحديث :

أن القراء أجمعوا على أن سورة الملك ثلاثون آية بدون البسمة^(١) . وكتابتها مفردة مفصولة عما قبلها وما بعدها تدل على أنها ليست من السورة ، وكتابتها في المصحف تدل على أنها من القرآن، وليس بين ذلك منفاة^(٢) ، بدليل حديث :

عبد الله بن عباس - روى - قال : " كان النبي - ﷺ - لا يعرف فصل السورة حتى تنزل عليه بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ^(٣) .
وحدث أنس بن مالك - روى - : " بينما رسول الله - ﷺ - ذكر يوم بين أظهرنا إذ أغفى ثم رفع رأسه مبتسماً فقلنا : ما أضحكك يا رسول الله ؟ قال : أنزلت على أنفأ سورة فقرأ بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إنا أعطيناك الكوثر فصل لربك وأنحر إن شائقك هو الأبرئ " ... الحديث ^(٤) .
فحدث ابن عباس يفيد أن البسمة نزلت لفصل بين السور وليس فيه أنها آية من السورة .

وكذلك حديث أنس لم يذكر فيه أنها من السورة بل يفيد أنها تقرأ في أول السورة فيقال : تقرأ في أول كل سورة وإن لم تكن من السورة ^(٥) .

(١) انظر : المجموع ٣٣٥/٢ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢ ، وتنقيح التحقيق ٨٠٣/٢

(٢) انظر : مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢

(٣) أخرجه أبو داود في كتاب الصلاة ، باب من جهر بها (ح ٧٨٨) ٤٩٨/١ ، البيهقي في السنن في كتاب الصلاة ، باب الدليل على أن ما جمعته مصاحف الصحابة كله قرآن .. الخ ٤٢/٢ ، والتربيتين في المشكاة (ح ٢٢١٨) ٦٨٠/١ ، وصححه الآلباني . انظر : صحيح سنن أبي داود باختصار السند ١٤٩/١

(٤) أخرجه مسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال البسمة آية من كل سورة سوى بrama (ح ٤٠٠/١) ٣٠٠ ، والنمساني في كتاب الافتتاح باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٣/٢ ، ١٠٢/٣

(٥) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤٣٩/٢٢

الدليل الثاني:

أن العادين لآيات القرآن لم يعد أحد منهم البسمة من السورة^(١).
الترجح:

يصرح لى - والله أعلم بالصواب - القول الثالث ، فإنه وسط بين الأقوال الثلاثة وفيه جمع بين الأقوال والأدلة ، حيث يعدون البسمة آية من كتاب الله ولكنها ليست آية من السورة ، بينما هي للفصل بين سور وفى ذلك توسط بين الأقوال الثلاثة التي جعل أحدها البسمة ليست آية من القرآن ، والثانية أنها آية من كل سورة ، فالقول الثالث وسط بين ذلك ويفيده قوة أداته حسبما ظهر لى ، والله أعلم .

(١) المصدر السابق .

البحث الثاني

في

مدى اعتبار البسمة آية من الفاتحة

مدى اعتبار البسمة آية من فاتحة الكتاب :
اختلف العلماء في ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ : هل هي آية من فاتحة الكتاب ، أو لا ؟ على قولين :

القول الأول :

أن البسمة ليست آية من الفاتحة .
قال بهذا أبو حنيفة ^(١) ، ومالك ^(٢) ، وأحمد بن حنبل في إحدى الروايتين ^(٣) ، وهي المذهب والمنصورة عند الأصحاب ^(٤) ، والأوزاعي ^(٥) .
القول الثاني :

أن البسمة آية من فاتحة الكتاب .
قال بهذا الشافعى ^(٦) ، وأحمد بن حنبل في الرواية الثانية ^(٧) ،
وابن المبارك ، وإسحاق بن راهويه ^(٨) .
الأدلة والمناقشة :

أدلة القول الأول :

الدليل الأول :

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - ، عن النبي - عليه السلام - قال : " من صلى صلاة لم يقرأ فيها بأئم القرآن فهي خداع ^(٩) ، ثلاثة غير تمام " . فقيل لأبي

(١) انظر : تحفة الفقهاء ١٢٨/٢ ، والبحر الرائق ٢١٢/١ ، وحاشية رد المحتار ٤٩١/١ - ٤٩٢ .

(٢) انظر : الإنفاق لابن عبد البر ١٥٦/٢ ، والتمهيد ٢٠٧/٢٠ ، والاستكثار ١٧٥/٢ ، وقوانين الأحكام الشرعية من ٦١ .

(٣) انظر : المغني ١٥٢/٢ ، وإنفاق ٤٨/٢ ، والمبدع ٤٣٤/١ .

(٤) انظر : الإنفاق ٤٨/٢ .

(٥) انظر : التمهيد ٢٠٨/٢٠ ، والمغني ١٥٢/٢ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٤٢/٢٢ .

(٦) انظر : المجموع ٤٢٤/٣ ، ٤٤١ ، وفتوى الحاج ١٥٧/١ .

(٧) انظر : المغني ١٥١/٢ ، والمبدع ٤٣٥/١ .

(٨) انظر : التمهيد ٢٠٧/٢٠ ، والمغني ١٥١/٢ .

(٩) الخداع - بكسر الخاء المعجمة - : النقسان والفساد . يقال : صلاة مخدجة أى : ناقصة الركوع والسجود .

انظر : صحيح مسلم بشرح النووي ١٠١/٤ ، والتمهيد لابن عبد البر ١٩١/٢٠ - ١٩٢ .

هريرة : إنما نكون وراء الإمام ؟ فقال : " قال الله تعالى : قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين ولعبدي ما سأله ، فإذا قال العبد : الحمد لله رب العالمين . قال الله تعالى : حمدني عبدي ، وإذا قال : الرحمن الرحيم . قال الله تعالى : أثني على عبدي ، وإذا قال مالك يوم الدين . قال : مجده عبدي (وقال مرة : فوض إلى عبدي) ، فإذا قال : إياك نعبد وإياك نستعين . قال : هذا بيني وبين عبدي ولعبدي ما سأله ، فإذا قال : اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم ولا الضالين . قال : هذا لعبدي ولعبدي ما سأله " (١) .

وجه الاستدلال من الحديث :

في هذا الحديث دلالة على أن البسملة ليست آية من الفاتحة : إذ لو كانت آية منها لعدها وذكرها في هذا الحديث كما أنها لو كانت آية منها فإنه لا يتحقق التنصيف المذكور في الحديث : لأنه حينئذ تكون آيات الثناء أربعاً ونصفاً ، وأيات الدعاء اثنتين ونصفاً ، أما إذا قلنا إنها ليست آية منها فإنه يتحقق التنصيف (٢) .

الدليل الثاني :

عن أنس بن مالك - روى - أن النبي - عليه السلام - وأبا بكر، وعمر كانوا يفتتحون الصلاة بالحمد لله رب العالمين. متყق عليه (٣) .

(١) أخرجه مالك في الموطأ ، في كتاب الصلاة ، باب القراءة خلف الإمام فيما لا يجهر فيه بالقراءة ٨٤/٢ ، وأحمد في المسند ٢٨٥/٢ ، ومسلم في كتاب الصلاة باب وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة (ح ٣٩٥٥) ، وأبي داود في كتاب الصلاة ، باب من ترك القراءة في صلاته بفاتحة الكتاب (ح ٨٢١) ، والترمذى في كتاب تفسير القرآن ، باب ومن سورة فاتحة الكتاب (ح ٢٩٥٣) ، والشافعى في كتاب الافتتاح ، باب من ترك قراءة باسم الله الرحمن الرحيم في فاتحة الكتاب ١٢٥/٢ .

(٢) انظر : المغني ١٥٢/٢ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٤٠/٢٢ ، والإنصاف لابن عبد البر ١٦٧/٢/١ .

(٣) أخرجه البخارى في كتاب الأذان ، باب ما يقول بعد التكبير ١٨١/١ والله لفظ للبخارى ، ومسلم في كتاب الصلاة ، باب حجة من قال لا يجهر بالبسملة (ح ٢٩٩/١) .

وفي لفظ عند مسلم (١) : " صلیت مع رسول الله - ﷺ - ، وأبى بكر، وعمر ، وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .
الدليل الثالث :

عن عائشة - ؓ - قالت : " كان رسول الله - ﷺ - يفتح الصلاة بالتكبير ، والقراءة بالحمد لله رب العالمين .. " الحديث (٢) .
ونوقيش هذا الحديث :
بأن البعض قد ضعفه بإرساله .

قال ابن عبد البر (٣) : رجال إسناد هذا الحديث ثقات كلهم لا يختلف في ذلك ، إلا أنهم يقولون أن أبا الجوزاء لا يعرف له سماع من عائشة ،
وحديثها عنها فيه إرسال " أ " .
ول CAB حلى ذلك :

بما قاله الزيلعى (٤) في جوابه على من ضعف هذا الحديث ، فقال :
ـ يكفينا أنه حديث أودعه مسلم في صحيحه ، وأبو الجوزاء اسمه : أوس بن عبد الله الربعي " ثقة كبير لا ينكر سماعه من عائشة وقد احتاج به الجماعة ،
ـ وبيديل بن ميسرة تابعى صغير ، مجمع على عدالته وثقته ، وقد حدث بهذا الحديث عنه الأئمة الكبار ، وتلقاه العلماء بالقبول ولم يتكلم فيه أحد منهم " أ " .

(١) ح (٢٩٩) / ٢٩٩ .

(٢) أخرجه أحمد في المسند ، ٢١/٦ ، ٢١٩٤ ، ٢٨١ ، وأبوداود في كتاب الصلاة ، باب : من لم ير الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (ح ٧٨٢) / ٤٩٤ ، والدارمى بزيادة ويختمها بالتسليم في كتاب الصلاة ، باب في افتتاح الصلاة / ١ ، ٢٨١ ، والبيهقى في السنن الكبرى في كتاب الصلاة ، باب ما يدخل به في الصلاة من التكبير ١٥/٢ .

(٣) في الإنصاف ١/١٢ ، ١٦١ ، من مجموعة الرسائل الت婢ية .

(٤) في نسب المزاجة ٤/ ٢٢٤ .

الدليل الرابع:

عن أبي هريرة - رض - قال : " كان رسول الله - صل - ، وأبو بكر، وعمر، وعثمان يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين " ^(١) .
ونوقيش :

بأنه حديث منكر .

قال ابن عبد البر ^(٢) : " فيه بشر بن رافع ، وبشر بن رافع عندهم منكر الحديث ، قد اتفقا على إنكار حديثه وطرح ما رواه وترك الاحتجاج به ، ولا يختلف أهل الحديث في ذلك " أ.ه .
الدليل الخامس :

عن قيس بن عبایة : قال : حدثني ابن عبد الله بن مُعْقَل قال : سمعتني أبی وأنا أقرأ : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، فلما انصرف قال : " يا بنی إیاک والحدث فی الإسلام ، فإنی صلیت خلف رسول الله - صل - ، وخلف أبی بکر ، وخلف عمر ، وعثمان - رض - فكانوا لا يستفتحون القراءة ببسم الله الرحمن الرحيم ، ولم أرجلًا قط أبغض إلیه الحدث منه " ^(٣) .

(١) نكره ابن عبد البر في الإنصالف ١٦٣/٢/١ ، وأخرج نحوه ابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها ، باب افتتاح القراءة (ح ٨١٢) ١/٢٦٧ .

(٢) في الإنصالف ١٦٣/٢/١ .

(٣) أخرجه أحمد في المسند ٥/٥٥ ، والترمذى (وحسنة) في كتاب الصلاة ، باب ما جاء في ترك الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم (ح ٢٤٤) ٢/١٢ - ١٢ ، والنسانى في كتاب الافتتاح ، باب ترك الجهر بسم الله الرحمن الرحيم (ح ١٣٤) ٢/١٣٥ ، وابن ماجه في كتاب إقامة الصلاة والسنّة فيها ، باب افتتاح القراءة (ح ٨١٥) ٢/٢٦٨ - ٢٦٧ ، وعبد الرزاق في المصنف في باب قراءة ببسم الله الرحمن الرحيم (ح ٨٨) ٢/٨٨ ، وابن أبي شيبة في المصنف في كتاب الصلاة ، باب من كان لا يجهر بسم الله الرحمن الرحيم (ح ٤١٠) ١/٤١٠ ، وابن عبد البر في الإنصالف ١/٢٥٩ .

ونوقيش:

بأنه حديث ضعيف فإن مداره على " ابن عبد الله بن مغفل " .

قال الزيلعى (١) : " قال النوى فى الخلاصة : وقد ضعف الحفاظ هذا الحديث وأنكروا على الترمذى تحسينه ، كابن خزيمة ، وابن عبد البر ، والخطيب ، وقالوا : إن مداره على ابن عبد الله بن مغفل ، وهو مجهول " أهـ .

ويجاب عن ذلك :

بما ذكره الزيلعى (٢) فقال : " رواه الطبرانى فى معجمه عن أبي سفيان طريف بن شهاب ، عن يزيد بن عبد الله بن مغفل عن أبيه قال : وأبو سفيان السعدى وإن تكلم فيه لكنه يعتبر به ما تابعه عليه غيره من الثقات ، فقد تابعه قيس بن عبابة ، وعبد الله بن بريدة وهما من الثقات المشهورين بالرواية وبذلك فقد ارتفعت الجهة عن ابن عبد الله بن مغفل برواية هؤلاء الثلاثة عنه وبالجملة فهذا حديث صريح فى عدم الجهر بالبسملة ؛ وهو إن لم يكن من أقسام الصحيح فلا ينزل عن درجة الحسن ، وقد حسنـه الترمذى ، والحديث الحسن يحتاج به لاسيما إذا تعدد شواهدـه وكثـرت متابـعاته " أهـ (٣) .

مناقشة الأحاديث السابقة :

ونوقيـشت الأحادـث السابقة : بأن المقصود بقولـهم فيـ الأـحادـث يـفتـتحـون القراءـةـ بالـحمدـ للـهـ ربـ العـالـمـينـ " السـورـةـ وـلـيـسـ لـفـظـ آـيـةـ " الـحمدـ للـهـ ربـ العـالـمـينـ " .

كـماـ لوـ قالـواـ يـفتـتحـ القراءـةـ بـ " قـ وـ الـقـرـآنـ الـمـجـيدـ " ، أوـ بـ " نـونـ وـ الـقـلمـ " ، أوـ " حـمـ تـنزـيلـ " .

(١) فى نصب الراية ٢٣٢/١ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) انظر : المصدر السابق ، والإنصاف لابن عبد البر ١٥٩/٢١ ، وتنقـيـحـ التـحـقـيقـ فـيـ أـحـادـيثـ التـعلـيقـ ٨١٢/٢ ، والـتمـهـيدـ ٢٠٦/٢٠ .

فالمقصود الإخبار بأن الرسول - ﷺ - كان يفتح قرائته بالحمد لله رب العالمين ، وليس الإخبار بأنه كان يترك البسمة (١) .
وأجيب عن ذلك من وجوه :

الأول : أننا لو سلمنا بصححة قولهم هذا فإنه ينطبق على بعض الأحاديث السابقة ، وليس كلها ، فحديث أبي هريرة دليل على أن "البسمة" ليست آية من الفاتحة .

الثاني : أننا لو سلمنا بقولهم هذا في الأحاديث التي تحتمل قولهم ك الحديث أنس بن مالك ، فإن اللفظ الآخر لهذا الحديث ، وقد تقدم هو : " صلیت مع رسول الله - ﷺ - ، وأبى بكر ، وعمر ، وعثمان فلم أسمع أحداً منهم يقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

فهذا فيه نفي السمع ، وحتى ولو لم يرد عنه - ﷺ - إلا اللفظ الأول فإنه لا يرد عليه احتمال أن أنس بن مالك لم يسمع ذلك .

لأن أنساً كان يخدم النبي - ﷺ - منذ أن قدم - ﷺ - المدينة إلى أن مات ، ثم صحب أبا بكر وعمر وعثمان ، وتولى لأبى بكر وعمر ولايات فلا يمكن مع طول هذه المدة أنهم كانوا يجهرون بالبسمة وهو لا يسمع ذلك .

الثالث : أن قولهم هذا غير صحيح فإن افتتاح الصلاة بالفاتحة قبل السورة من الأشياء المعروفة والمسألة التي يعرفها العام والخاص ، كما أن السجود يكون بعد الركوع ونحو ذلك ، فإذا كان كذلك فما الفائدة في نقل أنس له وكيف يفهم من ذلك أن أنساً أراد تعريفهم بذلك فدل ذلك على أن المقصود هو : بيان أن النبي - ﷺ - لم يكن يجهر بالبسمة وينطبق ذلك على حديث عائشة وغيره (٢) .

(١) انظر : التمهيد ٢٠٦/٢٠ ، والإنصاف لابن عبد البر ١٦٢/٢/١ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٢/٢٢ .

(٢) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤١٠/٢٢ - ٤١٣ .

قلت: هذه الأحاديث باستثناء الحديث الأول حديث أبي هريرة ، ليست ملزمة بأن البسمة ليست آية من الفاتحة، وإنما هي دليل على عدم الجهر بها ؛ لأن عدم الجهر بها لا يلزم منه أن الرسول - ﷺ - لم يكن يقرؤها بل يحتمل أنه كان يقرؤها سراً قبل الفاتحة، وقد أشار إلى ذلك الخطابي (١).

أدلة القول الثاني :

الدليل الأول:

عن نعيم المجر قال : صليت وراء أبي هريرة فقرأ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ، ثم قرأ بأم القرآن حتى إذا بلغ غير المغضوب عليهم ولا الضالين، فقال : أمين ، فقال الناس : أمين ، ويقول كلما سجد : الله أكبر ، وإذا قام من الجلوس في الاثنين قال : الله أكبر، وإذا سلم قال : والذى نفسي بيده إنى لأشبهكم صلاة برسول الله - ﷺ - (٢) .

ونوقيش هذا الدليل من وجوهه :

الأول : أن ذكر البسمة في حديث أبي هريرة مما تفرد به نعيم المجر من بين أصحاب أبي هريرة فالمحفوظ من حديث أبي هريرة أن النبي - ﷺ - لم يجهر بالبسملة .

(١) في معالم السنن ١٧٢/١ .

(٢) أخرجه النسائي في كتاب الافتتاح ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم ١٣٤/٢ ، وابن حبان في صحيحه اانظر : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان في كتاب الصلاة ، باب ذكر ما يستحب للمرء الجهر بسم الله الرحمن الرحيم .. الخ ١٤٥/٢ . والدارقطني في كتاب الصلاة ، باب وجود قراءة " بسم الله الرحمن الرحيم " في الصلاة .. الخ ٣٠٥/١ - ٣٠٦ . وقال عند الدارقطني : " هذا صحيح ورواته كلهم ثقات " أ . ه .

والحاكم في المستدرك ، في كتاب الصلاة ، باب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم ٢٢٢/١ ، وقال عنه الحاكم : " هذا حديث صحيح على شرط الشيفيين ولم يخرجاه " أ . ه . والبيهقي في كتاب الصلاة ، باب جهر الإمام بالتأمين ٥٨/٢ ، وأخرجه أيضاً في باب افتتاح القراءة في الصلاة .. الخ ، وقال عنه : " وهو إسناد صحيح له شواهد " أ . ه .

وقال الزيلعي في نصب الراية ٥٣٥/١ : " قال في الخلافيات - أى البيهقي - رواته كلهم ثقات ، مجمع على عدالتهم ، محتاج بهم في الصحيح " أ . ه .

وهو حديث أبي بكر بن عبد الرحمن وأبي سلمة - ^{رضي الله عنهما} - عن أبي هريرة ، ولم يذكرا فيه أن النبي - ^{صلوات الله عليه} - جهر بالبسملة وقال أبو هريرة في آخره : " والذى نفسى بيده إنى لأقركم شبهاً بصلة رسول الله - ^{صلوات الله عليه} - إن كانت هذه لصلاته حتى فارق الدنيا " (١).

قال الزيلعى (٢) : " فإن ذكر البسملة فيه مما تفرد به نعيم المجرم من بين أصحاب أبي هريرة ، وهم ثمانمائة ما بين صاحب وتابع ، ولا يثبت عن ثقة من أصحاب أبي هريرة أنه حدث عن أبي هريرة أنه عليه السلام كان يجهر بالبسملة فى الصلاة ، وقد أعرض عن ذكر البسملة فى حديث أبي هريرة صاحبا الصحيح " أه .

الثانى : أن هذا الحديث معارض بحديث آخر عن أبي هريرة وهو أن النبي - ^{صلوات الله عليه} - : " كان إذا نھض فى الثانية ، استفتح بـ ﴿الحمد لله رب العالمين﴾ ولم يسكت " (٣) .

قال الطحاوى (٤) : " ففى هذا دليل أن ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ليس من فاتحة الكتاب ، ولو كانت من فاتحة الكتاب ، لقرأ بها فى الثانية ، كما قرأ فاتحة الكتاب والذى استحبوا الجهر بها فى الركعة الأولى ؛ لأنها - عندهم - من فاتحة الكتاب ، استحبوا ذلك أيضاً ، فلما انتفى بحديث أبي هريرة هذا أن يكون رسول الله - ^{صلوات الله عليه} - قرأ بها فى الثانية انتفى به أيضاً أن يكون قرأ بها فى الأولى ؛ لأنها - عندهم - من فاتحة الكتاب ، استحبوا ذلك أيضاً ، فلما انتفى بحديث أبي هريرة هذا أن يكون قرأ بها فى الثانية انتفى به أيضاً أن يكون قرأ بها فى الأولى - ^{صلوات الله عليه} - .

(١) أخرجه البخارى فى كتاب الأذان ، باب إعتماد التكبير فى الركوع مختصرأ ١٩٠/١ - ١٩١ ، وأبو داود واللقط له فى كتاب الصلاة ، باب إعتماد التكبير (ح ٨٣٦) ٥٢٢/١ - ٥٢٣ .

(٢) فى نصب الراية ٢٢٦/١ .

(٣) أخرجه الطحاوى فى شرح معانى الآثار فى كتاب الصلاة ، باب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم فى الصلاة ٢٠٠/١ .

(٤) فى شرح معانى الآثار ٢٠٠/١ .

فعارض هذا الحديث حديث نعيم المجرم وكان هذا أولى منه لاستقامته طريقة ، وفضل صحة مجئه على مجئه حديث نعيم " أهـ .

الثالث : أن قوله في الحديث : " إني لأشبهكم صلاة رسول الله - ﷺ - إنما أراد به أصل الصلاة ومقاديرها وهيئتها وتشبيه الشيء بالشيء لا يقتضي أن يكون مثله من كل وجه ، بل يكفي في غالب الأفعال وذلك متحقق في التكبير وغيره دون البسمة ، فإن التكبير وغيره من أفعال الصلاة ثابت صحيح عن أبي هريرة ، وكان مقصوده الرد على من ترك وأما التسمية ففي صحتها عنه نظر فالأولى أن ينصرف إلى الصحيحة الثابتة دون غيره " (١) .

الرابع : وما يؤيد ما سبق من أن أبي هريرة لم يرد التشبيه في الجواب بالبسمة أنه قد ورد عنه عن النبي - ﷺ - أن الله تعالى قال : " قسم الصلاة بيني وبين عبدى نصفين .. الحديث " .. (٢)
الدليل الثاني :

عن أم سلمة - ؑ - : " أن رسول الله - ﷺ - قرأ في الصلاة **«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»** ، فعدها آية ، **«الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ»** . أية ، **«الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ»** . ثلاثة آيات ، **«مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ»** . أربع آيات ، وكذا **«إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ»** وجمع خمس أصابعه " (٣) .
ونوقيش هذا الدليل من وجوده :

الأول : أنه ليس بتصريح في الجهر ، ويمكن أنها سمعته سراً في بيته لقربها منه (٤) .

(١) نصب الراية ٣٣٨/١ .

(٢) أخرجه الدارقطنى في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة الخ ٢٠٦/١ ، والحاكم في المستدرك في كتاب الصلاة ، باب أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - قرأ في الصلاة بسم الله الرحمن الرحيم فعدها آية ٣٣٢/١ . وقال الحاكم : " عمر هارون أصل في السنة ولم يخرجاه وإنما أخرجه شاهداً " هـ . (٤) نصب الراية ٥٠/١ .

الثاني : أن مقصود أم سلمة الإخبار بأن رسول الله - ﷺ - كان يرتل قراءته حرفاً حرفاً ولا يسردها ^(١) .

الثالث : أن هذا الحديث شاذ والمحفوظ المشهور أنه ليس في الصلاة ، وقوله " في الصلاة " زيادة من عمر بن هارون البخري وهو مجرح تكلم فيه غير واحد من الأئمة ، فقال فيه يحيى بن معين : " ليس بشيء " . وروى عنه أنه قال : " كذاب " ، وضعفه ابن المديني ، وقال النسائي : متروك الحديث ، وقال أبو حاتم الرازى : " ضعيف الحديث نحشه ابن المبارك نحسنة فقال : إن عمر بن هارون يروى عن جعفر بن محمد وقد قدمت قبل قدمه وكان قد توفي جعفر بن محمد " أه . وقال الحافظ ابن حجر : " متروك وكأن حافظاً " ^(٢) .

وأقول :

المسلم به من هذه المناقشة الثالث وهو أنه شاذ ، أما الأول والثانى فاحتمالات قد لا تصح ، ولا تسلم من الإجابة عليها وردتها .

الدليل الثالث :

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : رسول الله - ﷺ - : " إذا قرأتم الحمد لله فاقرءوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، إنها أم القرآن وأم الكتاب والسبع المثانى ، وبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إحداها " ^(٣) .

ونوقيش هذا الحديث من وجوده :

الأول : الصحيح أنه موقف على أبي هريرة رضي الله عنه ^(٤) .

(١) نصب الرأية ٢٥٠/١ .

(٢) في تقرير التهذيب ص ٤١٧ ، وانتظر الكلام حوله وتفسيره في الجرح والتعديل لابن أبي حاتم ١٤١ - ١٤٠ /٦ ، وتهذيب التهذيب ٥٠١/٧ - ٥٠٥ ، والضعفاء، والمتروكين للنسائي ص ١٩١ .

ونصب الرأية ٢٥١/١ ، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٤٢٢/١ ، ٤٢٣/١ ، ٨٠٨/٢ .

(٣) أخرجه الدارقطنی في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة ..
الغ ٢٠٢/١ .

(٤) انظر : نصب الرأية ٢٤٢/١ ، وتنقيح التحقيق في أحاديث التعليق ٨٠٦/٢ ، والمفنى ١٥٣/٢ .

الثاني : أن هذا الحديث من رواية سعيد المغيرة ، عن أبي هريرة ، والمحفوظ الثابت عن سعيد المغيرة عن أبي هريرة : عدم ذكر البسملة ، وهو الحديث الذى أخرجه البخارى وغيره عن أبي هريرة ، قال : قال رسول الله - **لذكراً** - : " أُم القرآن هى السبع المثانى والقرآن العظيم " (١) .

الدليل الرابع :

أن الصحابة - رضوان الله عليهم - قد أثبتوا البسملة فى المصاحف بخطها ولم يثبتوا بين الدفتين سوى القرآن (٢) .
ونوقيش هذا الدليل :

بأن محل النزاع هو : هل البسملة آية من الفاتحة ، أو لا ؟
وليس محل النزاع في عدتها آية من القرآن ، فإن أكثر المخالفين يرون أنها آية مفردة لفصل بين السور ، ولكن هل تكون آية من الفاتحة هذا هو النزاع .

الترجح :

من خلال الأدلة السابقة ومناقشتها يترجح - والله أعلم بالصواب - أن البسملة ليست آية من الفاتحة لصراحة بعض الأدلة على ذلك كحديث أبي هريرة .

وأدلة القول الثاني لا تدل على أن البسملة من الفاتحة بل فيها دليل على الجهر بها في الصلاة الجهرية ، هذا إذا صحت وسلمت من المناقشة أو المعارضة على أن الجهر بها لا يوجب كونها آية من الفاتحة .

(١) أخرجه البخارى في كتاب تفسير القرآن ، باب تفسير سورة الحجر ٥/٢٢٢ .

(٢) التمهيد ٢١٠/٢٠ ، والاستذكار ١٧٩/٢ ، والمغني ١٥١/٢ .

فتبين لنا أن من ذهب إلى أن البسمة آية من الفاتحة قد سلك مسلكين
للاستدلال لقوله هذا :

الأول : الأدلة التي تدل على أن البسمة آية من الفاتحة .

وهذه الأدلة ضعيفة غير صالحة للاحتجاج .

الثاني : الأدلة التي تدل على الجهر بالبسمة في الصلاة الجهرية .

وهذه الأحاديث - كما تقدم - إما ضعيفة غير صالحة للاحتجاج ، أو
أنها في غير محل النزاع ، أو أنها لو صحت فإنه لا يلزم من الجهر بها
كونها آية من الفاتحة .

البحث الثالث

في

حكم قراءة البسمة قبل الفاتحة

في الصلاة

حكم قراءة البسملة قبل الفاتحة في الصلاة :

اختلف العلماء في حكم قراءة البسملة قبل فاتحة الكتاب في الصلاة إلى ثلاثة أقوال :
القول الأول :

أن قراءة البسملة قبل فاتحة الكتاب في الصلاة سنة .
وهذا هو المشهور في المذهب الحنفي ^(١) ، وهو قول الحنابلة ^(٢) .
القول الثاني :

أن قراءة البسملة قبل فاتحة الكتاب في الصلاة واجبة .
قال بهذا الشافعى ^(٣) ، وهو قول أكثر الحنفية ^(٤) ، ورواية عن
أحمد ابن حنبل اختارها ابن بطة ^(٥) .
القول الثالث :

أنه لا يقرؤها في الفريضة ويجوز له قرائتها في النافلة .
قال بذلك مالك ^(٦) .

سبب الخلاف :

وسبب اختلافهم في حكم قرائتها يرجع إلى اختلافهم في عدّها آية من الفاتحة ، أو لا ؟ ^(٧) .

فمن قال : إنها آية من الفاتحة أوجب قرائتها ، ومن قال إنها ليست آية من الفاتحة استحب قرائتها أو أجازه .

(١) انظر : تحف الفقهاء ١٢٨/٢ ، والبحر الراقي ١/٣١٢ ، وتبين الحقائق ١١٢/١ .

(٢) انظر : اكتشاف القناع ١/٣٦ .

(٣) انظر : الأم ١٠٧/١ ، والمجموع ٤٣٤/٢ ، ٤٤١ ، وروضۃ الطالبین ١/٢٤٢ ، ومفتی المحتاج ١/١٥٧ ، ونهاية المحتاج ١/٤٧٨-٤٨٠ .

(٤) انظر : مصادرهم السابقة .

(٥) انظر : المفتی ٢/١٥١ .

(٦) انظر : المدونة ٦٨/١ ، وبداية المجتهد ١٥١/١ ، وقوانين الأحكام الشرعية ص ٦١ .

(٧) انظر : بداية المجتهد ١/١٥٢ .

المبحث الرابع

في

حكم الجهر والإسرار بالبسملة

في الصلاة الجهرية

حكم الجهر والإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية^(١)

بعد بحث المسألة السابقة اتضح أن الفقهاء قد اختلفوا في حكم قراءة البسمة قبل الفاتحة في الصلاة ، فمنهم من أوجبها ، ومنهم من استحبها ، ومنهم من أجازها في بعض الصلوات ، ومنعها في بعضها . فيتبين لنا أنه لابد من بحث مسألة الجهر والإسرار بها في الصلاة الجهرية عند من قال بوجوبها واستحبابها حتى تكتمل المسائل : لأن بعضها متعلق ببعض، فلذلك خصصت هذا البحث لبيان حكم هذه المسألة .

وقد اختلف الفقهاء في حكم الجهر والإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية إلى ثلاثة أقوال :

القول الأول:

أنه لا يجهر بها بل يسرّ .

وهو قول كثير من الصحابة والتابعين ، وأهل العلم ، منهم : أبو بكر ، عمر ، وعثمان ، وعلى ، وابن مسعود ، وعمار ، وابن الزبير^(٢) ، وسفيان الثورى ، وابن المبارك ، وإسحاق بن راهويه^(٣) ، والطبرى ، ورواية للأوزاعى^(٤) .

وإليه يذهب الحنفية^(٥) ، والحنابلة^(٦) .

القول الثاني:

استحباب الجهر بها .

(١) ولا يخفى أن هذه المسألة خاصة بالإمام والمنفرد عند من أجاز له الجهر بالقراءة .

(٢) انظر : التمهيد ٢٠٨/٢٠ ، وتحفة الأحوذى ٥٥/٢ ، والمبدع ٤٢٥/١ .

(٣) انظر : تحفة الأحوذى ٥٥/٢ .

(٤) انظر : التمهيد ٢٠٨/٢٠ .

(٥) انظر : الأصل ١/٢٩ ، وختصر اختلاف العلماء ٢٠١/١ ، وتحفة الفقهاء ١٢٨/٢ ، والبحر الرائق ٢١٢/١ ، وتبين الحقائق ١١٢/١ ، وحاشية رد المحتار ٤٩٠/١ .

(٦) انظر : المبدع ٤٢٥/١ ، والإنصاف ٤٨/٢ ، وكشف النقاب ٣٢٥/١ .

وهو قول أكثر العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الفقهاء والقراء^(١) ، فممن قال به^(٢) من الصحابة : أبو بكر ، وعمر ، وعثمان ، وعلى ، وعمار بن ياسر ، وأبى بن كعب ، وابن عمر ، وابن عباس ، وأبى قتادة ، وأبى سعيد ، وقيس بن مالك ، وأبى هريرة ، وعبد الله بن أبى أوفى ، وشداد بن أوس ، وعبد الله بن جعفر ، والحسين بن على ، ومن التابعين جمع منهم : سعيد بن المسيب ، وطاوس ، وعطاء ، ومجاحد ، وسعيد بن جبير ، وابن سيرين ، وعكرمة ، وغيرهم^(٣) .

وهو قول الشافعية^(٤) ، ورواية عن أحمد بن حنبل^(٥) .

القول الثالث :

أنه لا يجهر بها بل يسر إلا إذا كان في الجهر مصلحة راجحة فإنه يستحب الجهر .

وهذا رواية عن أحمد بن حنبل^(٦) ، وهو اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية^(٧) ، وابن القيم^(٨) .

(١) ذكر ذلك النحوى فى المجموع ٣٤١/٣ ، نقلأً عن الخطيب البغدادى ، وانظر : نيل الأوطار ٢١٧/٢ .

(٢) أخاض النحوى فى المجموع فى ذكر أسماء من قال بهذا القول وذكر ما يقارب السبعين من الصحابة والتابعين ، وقد يشكل تكرر بعض الأسماء بين هذا القول والقول الأول ولعله يكمن من قبيل اختلاف الروايات عنهم وتعددتها ، وهو ما أشار إليه ابن عبد البر فى الإنصاف ١٨١/٢/١ ، ١٩٠ - ١٠١ ، من مجموعة الرسائل المنيرية ، والشوكانى فى نيل الأوطار ٢١٧/٢ .

(٣) انظر : المجموع ٣٤١/٣ ، ونيل الأوطار ٢١٧/٢ .

(٤) انظر : الأم ١٠٨/١ ، والمجموع ٣٤١/٣ ، وروضة الطالبين ١/٢٤٢ ، ومعنى المحتاج ١٥٧/١ ، ونهاية المحتاج ٤٧٨/١ .

(٥) انظر : الفروع ٤١٣/١ ، والمبدع ٤٣٦/١ ، والإنسaf ٤٩/٢ .
ولم ينقل الحنابلة عن الإمام أحمد فى هذه الرواية الاستحباب ، بل قالوا : «عنه أنه يجهر بها وتحو ذلك ، انظر المصادر السابقة .

(٦) انظر : المصادر السابقة .

(٧) انظر : الاختيارات الفقهية من ٩٥ ، ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٤٢ ، ٤٠٧/٢٢ .

(٨) ولقد أشار ابن القيم فى زاد المعاد ٢٠٦/١ ، إلى ذلك .

تفسير المصحة الراجحة في هذا القول :

جاء في هذا القول أنه إذا كان هناك مصلحة راجحة في الجهر فإنه يستحب الجهر بالبسملة حينئذ، ولقد بين شيخ الإسلام ابن تيمية ذلك بأن يكون المصلون لا يقرؤنها بحال، فيجهر بها ليعلمهم أن قرأتها سنة، أو إذا كان المؤمنون ينكرون على من لم يجهر بها فيجهر بها للتاليف، وأمثال ذلك^(١).

الأدلة والمناقشة :

أدلة القول الأول :

الدليل الأول :

عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - : "أن النبي - صلى الله عليه وسلم - ، وأبا بكر، وعمر كانوا يفتتحوا الصلاة بالحمد لله رب العالمين" متفق عليه^(٢).

وفي لفظ عند مسلم^(٣) : "صليت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأبى بكر، وعمر، وعثمان، فلم أسمع أحداً منهم يقرأ باسم الله الرحمن الرحيم".

الدليل الثاني :

عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال : "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - ، وأبو بكر، وعمر ، وعثمان ، يفتتحون القراءة بالحمد لله رب العالمين"^(٤).

الدليل الثالث :

عن عائشة - رضي الله عنها - ، قالت : "كان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يفتح الصلاة بالتكبير والقراءة بالحمد لله رب العالمين" .. الحديث^(٥).

الدليل الرابع :

عن قيس بن عبایة ، قال : حدثني ابن عبد الله بن مُغفل قال : "سمعني أبي وأنا أقرأ" بسم الله الرحمن الرحيم . الحمد لله رب العالمين ،

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٤٢/٢٢

(٢) وقد تقدم تخریجه ص ١٦

(٣) وقد تقدم تخریجه ص ١٦

(٤) وقد تقدم تخریجه ص ١٨

فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ : يَا بْنَى إِيَّاكَ وَالْحَدِيثِ فِي الْإِسْلَامِ ، فَبَانِي صَلَيْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللَّهِ - مُحَمَّدٌ - وَخَلْفَ أَبْنَى بَكْرٍ ، وَخَلْفَ عُمَرَ وَعُثْمَانَ - نَبِيَّهُ - فَكَانُوا لَا يَسْتَفْتَحُونَ الْقِرَاءَةَ بِبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، وَلَمْ أَرْ رَجُلًا قَطَّ أَبْغَضَ إِلَيْهِ الْحَدِيثَ مِنْهُ^(١) .
وَجْهُ الْأَسْتِدْلَالِ مِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ :

دَلْتُ الْأَحَادِيثُ الْمُتَقْدِمَةَ عَلَى عَدْمِ الْجَهْرِ بِالْبَسْمَةِ ، وَقَدْ تَقْدَمَ فِي
الْمَبْحَثِ الثَّانِي بِبَيَانِ التَّفْصِيلِ عَنْ مَا وَرَدَ عَلَى هَذِهِ الْأَحَادِيثِ مِنْ مَنَاقِشَاتٍ
وَمَا أَجَبَبَ عَنْهَا ، فَلَا مَعْنَى لِبَلَاغَةِ هَنَا وَبِاللهِ التَّوْفِيقُ .

الْدَّلِيلُ الْخَامِسُ :

مِنْ الْمَعْقُولِ :

" أَنَّ التَّسْمِيَّةَ مَتَى تَرَدَّتْ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْفَاتِحةِ ، وَبَيْنَ أَنْ لَا تَكُونَ تَرَدَّدُ الْجَهْرُ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ : لَأَنَّهَا إِذَا لَمْ تَكُنْ مِنْهَا التَّحْقِيقُ بِالْأَذْكَارِ
وَالْجَهْرُ بِالْأَذْكَارِ بَدْعَةٌ ، وَالْفَعْلُ إِذَا تَرَدَّدَ بَيْنَ السَّنَةِ وَالْبَدْعَةِ تَغْلِبُ جَهَةُ الْبَدْعَةِ؛
لَأَنَّ الْإِمْتَاعَ عَنِ الْبَدْعَةِ فَرْضٌ وَلَا فَرْضَيَّةٌ فِي تَحْصِيلِ السَّنَةِ أَوِ الْوَاجِبِ
فَكَانَ إِلْخَافُهُ بِهَا أَوْلَى^(٢) . أ. هـ .
وَنَوْفَقْتُ هَذَا الدَّلِيلَ :

بَعْدَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ الْجَهْرَ بِالْأَذْكَارِ بَدْعَةً مُطْلَقاً ، بَلْ مَا وَرَدَ الْجَهْرُ بِهِ لَا
يَعْدُ بَدْعَةً وَمِنْهُ الْبَسْمَةُ^(٣) .

أَدْلَلَةُ الْقَوْلِ الثَّانِيُّ :

الْدَّلِيلُ الْأَوَّلُ :

عَنْ نُعَيْمِ الْمَجْمَرِ قَالَ : صَلَيْتُ وَرَاءَ أَبْنَى هَرِيرَةَ فَقَرَأَ " بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ
الْرَّحِيمِ " ، ثُمَّ قَرَأَ بِأَمْ القُرْآنِ ، حَتَّى إِذَا بَلَغَ غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا

٢٠٤/١) وَقَدْ تَقدَّمَ تَقْرِيبَهُ ص ١٩ .

(٢) اتحاف السعادة بحكام القراءة في الصلاة ص ١٤ .

الصالين فقال : أَمِينٌ ، فَقَالَ النَّاسُ : أَمِينٌ . وَيَقُولُ كَلَمَا سَجَدَ : اللَّهُ أَكْبَرُ ،
وَإِذَا قَامَ مِنَ الْجَلْوَسِ فِي الْأَثْنَيْنِ قَالَ : اللَّهُ أَكْبَرُ وَإِذَا سَلَّمَ ، قَالَ : وَالَّذِي
نَفْسِي بِيدهِ إِنِّي لأشبَهُكُمْ صَلَاةً بِرَسُولِ اللَّهِ - ﷺ - (١) .

الدليل الثاني :

عن أُمِّ سَلَمَةَ - ؑ - : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - قَرَأَ فِي الصَّلَاةِ
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ " ، فَعَدَهَا آيَةٌ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، أَيْتَنِي .
الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ ، ثَلَاثُ آيَاتٍ . مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ ، أَرْبَعُ آيَاتٍ . وَقَالَ : هَذَا
إِيَّاكُ نَعْبُدُ وَإِيَّاكُ نَسْتَعِنُ ، وَجَمِيعُ خَمْسِ أَصْبَاعِهِ " (٢) .

الدليل الثالث :

عن أَبِي هُرَيْرَةَ - ؓ - : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - : "إِذَا قَرَأْتَمْ
الْحَمْدَ لِلَّهِ فَاقْرُءُوا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، إِنَّهَا أُمُّ الْقُرْآنِ ، أُمُّ الْكِتَابِ ،
وَالسَّبْعُ الْمُثَانِي ، وَبِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ إِحْدَاهَا" (٣) .

وَجَهَ الْأَسْتِدْلَالُ مِنْ هَذِهِ الْأَدْلَةِ :

دَلَّتِ الْأَحَادِيثُ السَّابِقَةُ عَلَى الْجَهْرِ بِالْبِسْمَةِ فِي الصَّلَاةِ الْجَهْرِيَّةِ ، وَلَكِنَّهُ
قَدْ تَقْدِمُ فِي الْمَبْحَثِ الثَّانِي تَفْصِيلُ بِبِيَانِ مَا وَرَدَ عَلَيْهَا مِنْ مَنَاقِشَاتٍ وَمَا
أَجَبَ عَنْهَا ، وَمَا وَرَدَ بِهِ عَلَيْهَا فَلَا مَعْنَى لِإِعَادَتِهِ هُنَّا ، وَبِاللهِ التَّوفِيقُ .

الدليل الرابع :

عن أُمِّ سَلَمَةَ - ؑ - : قَالَتْ : " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ - إِذَا قَرَأَ
يَقْطَعُ قِرَاءَتَهُ آيَةً آيَةً : بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ . الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .
الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ . مَالِكُ يَوْمِ الدِّينِ " (٤) .

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ مِنْ ٢٢ . (٢) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ مِنْ ٢٦ . (٣) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ مِنْ ٢٨ .
(٤) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ فِي الْمُسْنَدِ ٣٠٢/٦ ، وَالْمَرْاقِطِيُّ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ وَجْهِ قِرَاءَةِ "بِسْمِ اللَّهِ
الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ" فِي الصَّلَاةِ ... الْغُنْيَةُ ٢١٣/١ ، وَقَالَ الدَّارِقِطِيُّ : "إِسْنَادُهُ صَحِيفٌ وَكَلِمَ ثَقَاتٍ
أَمْهَدٌ . وَالحاكمُ فِي الْمُسْتَدِرِكِ فِي كِتَابِ التَّفْسِيرِ ، بَابِ قِرَامَاتِ النَّبِيِّ - < ٢٣١/٢ - > ، وَابْنُ
خَزِيمَةَ فِي صَحِيبِهِ فِي كِتَابِ الصَّلَاةِ ، بَابِ ذِكْرِ الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ آيَةٌ مِنْ
فَاتِحةِ الْكِتَابِ (٤٩٢) حَ (٤٩٢) .

ونوقيش :

بأنه لو صح فإنه ليس فيه دلالة على الجهر ^(١) . غاية ما فيه أنه قرأها هكذا ^(٢) .

الدليل الخامس :

عن عبد الله بن عباس - ^{رضي الله عنه} - قال : " كان النبي - ^{صلوات الله عليه} - يجهر في الصلاة ببسم الله الرحمن الرحيم " ^(٣) .
ونوقيش :

بأنه ضعيف الإسناد ، فإن في سنته أبو الصلت الھروي ، قال في التعليق المغنى على الدارقطنی : " أبو الصلت الھروي هو عبد السلام بن صالح الھروي ، قال أبو حاتم : لم يكن عندي بصدق . وقال العقيلي والدرقطنی ^(٤) : رافضى خبيث ، وقال ابن عدى : منهم . وقال النسائی : ليس بثقة " أ - .

وذكر الشوكانی ^(٥) طرقاً أخرى للحديث كلها ضعيفة ، وصح وقفه على ابن عباس - ^{رضي الله عنه} - .

وقال ابن عبد البر ^(٦) : " قال أبو عمر الصحيح في هذا الحديث أيضاً والله أعلم أنه روى عن ابن عباس فعله لا مرفوعاً إلى النبي - ^{صلوات الله عليه} - " أ - .
الدليل السادس :

عن أنس بن مالك - ^{رضي الله عنه} - قال : صلى معاوية - ^{رضي الله عنه} - عنه - بالمدينة صلاة فجهر فيها بالقراءة فلم يقرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم

(١) انظر : المغنى ١٥٠/٢ .

(٢) إتحاف السعادة بتحكيم القراءة في الصلاة ص ١٨ .

(٣) أخرجه الدارقطنی في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة .

٣٠٢/١

(٤) بذيل سنن الدارقطنی ١ ٣٠٣/١ . ٢١٩/٢

(٥) في نيل الأوطار .

(٦) في الإنصاف ١٨٩/٢ من مجموعة الرسائل المنيرة .

القرآن ، ولم يقرأها للسورة التي بعدها ، ولم يكبر حين يهوى حتى قضى تلك الصلاة ، فلما صلى ناداه من سمع ذلك من المهاجرين والأنصار من كل مكان يا معاوية أسرقت الصلاة أم نسيت ؟ قال : فلم يصل بعد ذلك إلا قرأ بسم الله الرحمن الرحيم لأم القرآن ، وللسورة التي بعدها ، وكبر حين يهوى ساجداً ”^(١) .

ونوّش :

باته ضعيف من وجوه ذكرها شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٢) ، وسؤالوها هنا باختصار :

الأول : أنه يروى عن أنس رواية صحيحة صريحة مخالفة لذلك.

الثاني : أن مدار هذا الحديث على عبد الله بن عثمان بن خيثم، وقد ضعفه طائفة من أهل العلم .

الثالث : أنه شاذ غير محفوظ وقد اضطرب في روایته سندًا ومتناً .

الرابع : أن إسناده منقطع .

الخامس : أن أنساً كان مقیماً بالمدينة ، ولا قدم معاوية المدينة لم يكن أنس معه .

السادس : أنه لم ينقل أحد من أصحاب أنس المعروفين بصحبته عن أنس ذلك ، بل المنقول عنه نقىض ذلك .

السابع : لو أن معاوية رجع إلى الجهر لكان معروفاً عند أهل الشام الذين صحبوه ، ومذهب أهل الشام ترك الجهر .

(١) أخرجه الدارقطني ، وقال : كلام ثقات ، في كتاب الصلاة ، باب وجوب قراءة بسم الله الرحمن الرحيم في الصلاة .. البغ ٣١١/١ ، والحاكم في المستدرك ، وصححه وقال على شرط مسلم وقال النهبي على شرط مسلم في كتاب الصلاة ، باب الجهر بسم الله الرحمن الرحيم ٢٣٣/١ .

(٢) في مجموع الفتاوى ٤٣٠/٢٢ - ٤٣١ .

ثم قال شيخ الإسلام ابن تيمية ^(١) : " فهذه الوجوه وأمثالها إذا تدبرها العالم قطع بأن حديث معاوية إما باطل لا حقيقة له ، وإنما مغير عن وجهه وأن الذي حدث به بلغه من وجه ليس ب صحيح ، فحصلت الآفة من انقطاع إسناده " أ . ه .

مناقشة عموم أحاديث الجهر:

ويجب عن عموم أحاديث الجهر مع كثرتها ، وكثرة رواتها من وجوه :
الأول : ضعفها : فلم يخرج شيء منها في الصحيح ، وأغلب هذه الأحاديث خرجها الدارقطني والحاكم . قال الزيلعي ^(٢) بعد أن ذكر أدلة من أوجب الجهر بالبسملة :

" وبالجملة فهذه الأحاديث كلها ليس فيها صريح صحيح بل فيها عدمهما ، أو عدم أحدهما ، وكيف تكون صحيحة وليس مخرجة في شيء من الصحيح ، ولا المسانيد ولا السنن المشهورة ؟ وفي روايتها الكذابون والضعفاء والمجاهيل الذين لا يوجدون في التواريخ ولا في كتب الجرح والتعديل .. أ . ه .

وقال ابن قدامة ^(٣) : " وسائل أخبار الجهر ضعيفة ، فإن رواتها هم رواة الإخفاء ، وإسناد الإخفاء صحيح ثابت بغير خلاف فيه ، فدل على ضعف رواية الجهر ، وقد بلغنا أن الدارقطني قال : لم يصح في الجهر حديث " أ . ه .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية ^(٤) : " فإذا كان أهل المعرفة بالحديث متتفقين على أنه ليس في الجهر حديث صحيح ، ولا صريح فضلاً أن يكون

(١) مجموع الفتاوى ٤٢١/٢٢ - ٤٢٢ .

(٢) في نصب الرأية ٢٥٥/١ .

(٣) في المغني ١٥٠/٢ - ١٥١ .

(٤) في مجموع الفتاوى ٤١٧/٢٢ .

فيها أخبار مستفيضة أو متواترة امتنع أن النبي - ﷺ - كان يجهر بها، كما يمتنع أن يكون كان يجهر بالاستفتاح والتعوذ ثم لا ينقل "أه". وقال شيخ الإسلام أيضاً^(١) في معرض حديثه عن أدلة الجهر: "واعتمد على آثار منقولة بعضها عن الصحابة وبعضها عن النبي - ﷺ -، فاما المؤثر عن الصحابة : كابن الزبير ونحوه فيه صحيح : وفيه ضعيف : وأما المؤثر عن النبي - ﷺ - فهو ضعيف أو موضوع : كما ذكر ذلك حفاظ الحديث كالدارقطنى : وغيره "أه".

وقال ابن القيم^(٢) : " وكان يجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ تارة ويخفىها أكثر مما يجهر بها : ولا ريب أنه لم يكن يجهر بها دائمًا في كل يوم وليلة خمس مرات أبداً ، حضراً وسفراً، ويخفى ذلك على خلفائه الراشدين ، وعلى جمهور أصحابه ، وأهل بلده في الأعصار الفاضلة ، هذا من أ محل الحال حتى يحتاج إلى التشبيث فيه بالفاظ مجملة ، وأحاديث واهية ، فصحيح تلك الأحاديث غير صريح وصريحة غير صحيح "أه".

الثاني : أن أكثر أحاديث الجهر قد خرجها الدرقطنى وقد صنف كتاباً في ذلك ، ولما سئل عن الصحيح منه قال : كل ما روی عن النبي - ﷺ - في الجهر فليس ب صحيح . وأما عن الصحابة فمنه صحيح ، وضعيف^(٣) .

الثالث : أن أحاديث الجهر لو صحت فإنها تحمل على الجهر بها من باب التعليم ، أو أن المقصود بالجهر الجهر اليسير الذي يسمعه من قرب منه وهذا لا يسمى جهراً^(٤) .

(١) في مجموع الفتاوى ٤٤١/٢٢ .

(٢) في زاد المعاد .

(٣) انظر : نصب الرأية ٢٥٨/١ - ٢٥٩ .

(٤) المصدر السابق ٢٥٩/١ .

الرابع : أن تحمل الأحاديث لو صحت على أنها قبل نسخ الجهر، ويؤيد ذلك ما أخرجه أبو داود في المراسيل^(١).

عن سعيد بن جبير أن النبي - ﷺ - ، كان يجهر ببسم الله الرحمن الرحيم ، وكان مسلمة يدعى رحمن اليمامه فقال أهل مكة : إنما يدعوا إلى اليمامه ، فأمر الله رسوله ياخذنها فما جهر بها حتى مات . قال الشوكاني^(٢) : " وهذا جمع حسن إن صح أن هذا كان السبب في ترك الجهر ، وقد قال في مجمع الزوائد إن رجاله موثقون " أ . ه .

أدلة القول الثالث :

استدلوا لقولهم بأدلة القول الأول والتي تفيد عدم الجهر بالبسملة وحملوا أدلة القول الثاني على استحباب الجهر بها في بعض الأحيان ، وهو إذا ما كان هناك مصلحة راجحة من الجهر بها كالتأليف ونحوه^(٣) .

الترجيح :

بعد عرض أقوال العلماء في هذه المسألة وأدلةهم ومناقشتها يتبين لي - والله أعلم بالصواب - ترجيح القول الثالث ، وهو أنه لا يجهر بالبسملة إلا إذا كان في الجهر بها مصلحة راجحة فإنه يجهر بها وسبب ترجيحي لهذا القول أمور منها :

أولاً : أن في اختيار هذا القول إعمال لجميع الأدلة وإعمال جميع الأدلة أولى من إعمال بعضها وإهمال البعض الآخر ، فيفييد هذا القول إعمال جميع الأدلة وترجح القول الأول ، أو الثاني فيه إعمال لبعض الأدلة دون بعض .

(١) باب ما جاء في الجهر ببسم الله الرحمن الرحيم من ٨٩ وقال محقق الكتاب إن إسناده ضعيف .

(٢) في نيل الأوطار ٢٢٣/٢ .

(٣) انظر : إتحاف السعادة من ٢١ .

ثانياً : أن التوسط مطلوب في كل شيء متى ما كان ذلك ممكناً، واختيار هذا القول فعل الوسط والاعتدال وهو ما أشار إليه شيخ الإسلام ^(١) بقوله : "ولهذا نقل عن أكثر من روى عنه الجهر بها من الصحابة المخاففة ، فكأنهم جهروا لإظهار أنهم يقررونها كما جهر بعضهم بالاستعادة أيضاً والاعتدال في كل شيء استعمال الآثار على وجهها " أ.ه.

ثالثاً : أنه يبعد أن يكون النبي - ﷺ - يجهر بها دائماً وأكثر الصحابة لم ينقلوا ذلك ولم يفعلوه .

كما أنه يبعد أن يكون الجهر بها لا يشرع بحال مع فعل الصحابة له ونقلهم له وفي ذلك نسبة للصحابية إلى فعل المكروره ^(٢) ، فلم يبق إلا أن نقول أنه لا يجهر بالبسملة بل يسر بها إلا إذا كان هناك مصلحة من الجهر بها فيسن حينئذ .

رابعاً : أن أصل الخلاف في مستحب فلا يقدح في الصلاة أو يؤثر في صحتها الجهر أو عدمه فالامر فيه واسع والحمد لله ولذلك قال الشوكاني ^(٣) : " وأكثر ما في المقام الاختلاف في مستحب أو مسنيون فليس شيء من الجهر وتركه يقدح في الصلاة ببطلان بالإجماع فلا يهولنك تعظيم جماعة من العلماء لشأن هذه المسألة والخلاف فيها " أ.ه .

(١) انظر : مجمع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٤٠٨/٢٢ .

(٢) المصدر السابق .

(٣) في نيل الأوطار ٢٢٢/٢ .

الخاتمة

الخاتمة

وبعد فإنني أحمد الله سبحانه وتعالى أن هبأ لي الأسباب البايعة إلى كتابة هذا البحث ، ووفقني إلى بحث مسائله وبيان أدلته وترجيحاته ، فأسأل الله جل وعلا أن يعفو عما كان فيه من خطأ وزلل ، وما كان فيه من صواب فهو بفضله ومنته وكرمه .

ولما كان لكل عمل ثمرة ونتيجة فإن من المناسب أن أدون هنا ثمرات هذا البحث ونتائجها ؛ وبالله التوفيق .

١- أن العلماء اتفقوا على أن البسمة من القرآن في قوله تعالى :

﴿إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمُ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .

٢- أما فيما عدتها فقد اختلفوا فيه إلى ثلاثة أقوال .

٣- أرجحها وأقواها عندي أن البسمة من القرآن وكتبت آية من كتاب الله من أول كل سورة ولكنها ليست آية من كل سورة وإنما هي الفصل بين السور .

٤- واختلف العلماء في البسمة في كونها آية من الفاتحة إلى قولين .

٥- أصحها وأرجحها عندي أنها ليست آية من الفاتحة .

٦- أن العلماء اختلفوا في حكم قراءة البسمة قبل فاتحة الكتاب في الصلاة إلى ثلاثة أقوال .

٧- أرى والله أعلم أنه سنة وليس بواجب .

٨- وسبب خلافهم في حكم قراءتها قبل الفاتحة في الصلاة يرجع إلى اختلافهم في عدتها آية من الفاتحة أو لا . فمن قال إنها آية من الفاتحة أوجب قرأتها ، ومن قال إنها ليست آية من الفاتحة استحب قرأتها أو أجزاء .

٩- أن العلماء اختلفوا في حكم الجهر ، أو الإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية إلى ثلاثة أقوال .

- ١٠- أن هذه المسألة خاصة بالإمام والمنفرد عند من أجاز له الجهر بالقراءة .
- ١١- أن أصح الأقوال وأرجحها عندي قول من قال إنه لا يجهر بها بل يسر إلا إذا كان في الجهر مصلحة راجحة فإنه يستحب الجهر حينئذ .
- ١٢- أن العلماء فسروا المصلحة الراجحة بعدة أمور؛ منها : تعليم السنة ، ومنها التأليف ، إلى غير ذلك .
- ١٣- أن مسألة الجهر بالبسملة من المسائل الخلافية القديمة والتي صنفت فيها مصنفات خاصة وكتب فيها العلماء كتابات مطولة ، منهم من على فيها وتشدد حتى عدها من مسائل الاعتقاد ، ومنهم من أنصف فيها حتى جعل الخلاف فيها من سائر السنن التي لا يؤخذ الإنسان بتركها .
- ١٤- أنتي أرى أن الحق مع من جعل الخلاف فيها يسيراً وخلافاً في سنة لا يؤخذ المسلم بتركها ، وهذا ما يدور مع قواعد الإسلام وأساسه التي تعتمد على الوضوح والتيسير فلو كان الجهر واجباً لما تركه النبي - ﷺ - ولما ترك الصحابة نقله وهم الحريصون على كل ما يصدر عن النبي - ﷺ - من أقوال وأنفال وتقديرات من واجبات وسنن .
- ١٥- أن مسألة الجهر أحد الأمثلة الكثيرة في الفقه الإسلامي والتي تعطينا دلالة واضحة وأكيدة على عظم الإسلام الذي دعى إلى الاجتهاد ونبذ التقليد الأعمى متى ما توفرت شروطه وبراعييه فهو سبيل الوصول إلى الحق وهذا ما فهمه علماء الأمة فكان هدفهم تحرير المسائل للوصول إلى الحق فيها فيبذلون الجهد ويستفرغونه فمن أصاب فله أجران ، ومن أخطأ فله أجر واحد .
- والله المتسعان، وبالله التوفيق

فهرس

المصادر والمراجع

- إتحاف السعادة بآحكام القراءة في الصلاة . أحمد بن صالح البراك :
 - مكتبة الرشد - الرياض ، الطبعة الأولى ١٤١٨ هـ .
- الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان . ترتيب علاء الدين بن على الفارسي :
 - تقديم : كمال يوسف الحوت ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٧ هـ .
- أحكام البسمة وما يتعلق بها من الأحكام والمعانى واختلاف العلماء .
 - محمد بن عمر الطبرستانى المعروف بالفخر الرازى : تحقيق وتعليق : مجدى السيد إبراهيم ، الناشر : مكتبة القرآن - القاهرة .
- الاختيارات الفقهية . من فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : اختارها : علاء الدين محمد البعلى ، المؤسسة السعودية - الرياض .
- الاستذكار . لأبى عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر : تحقيق الأستاذ على النجدى ناصف ، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية - مصر .
- الأم . محمد بن إدريس الشافعى : دار المعرفة - بيروت ، لبنان ، توزيع مكتبة المعارف - الرياض .
- الإنصاف فى معرفة الراجح من الخلاف . علاء الدين على بن سليمان المرداوى : دار إحياء التراث العربى - بيروت .
- الإنصاف فيما بين المختلفين فى " بسم الله الرحمن الرحيم " من الخلاف . الحافظ يوسف بن عبد البر : رسالة مطبوعة ضمن كتاب مجموعة الرسائل المنيرية ، الجزء الثانى من المجلد الأول ، الناشر : إدارة الطباعة المنيرية ، ومكتبة طيبة - الرياض .
- البحر الرائق شرح كنز الدقائق . زين الدين ابن نجيم : مكتبة رشيدية - باكستان .
- بدائع الصنائع فى ترتيب الشرائع . لعلاء الدين أبى بكر الكاسانى : دار الكتاب العربي - بيروت .

- بداية المجتهد ونهاية المقتضى . لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن رشد الشهير "بابن رشد الحفيد" : تعليق : عبد الحليم محمد عبد الحليم ، دار الكتب الإسلامية - القاهرة ، الطبعة الثانية ١٤٠٣ هـ .
- تبيان الحقائق شرح كنز الدقائق . عثمان بن على الزياعي : الناشر : دار الكتاب الإسلامي ، طبعة ثانية عن الطبعة الأولى بالمطبعة الأميرية سنة ١٢١٢ هـ .
- تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذى . محمد بن عبد الرحمن المباركفوري: راجعه وصححه عبد الوهاب عبد اللطيف ، دار الفكر ، والمكتبة التجارية - مكة المكرمة .
- تحفة الفقهاء . علاء الدين السمرقندى : دار الكتب العلمية - بيروت ، لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥ هـ .
- تقريب التهذيب . الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى : دار الرشيد ، سوريا - حلب .
- التمهيد لما في الموطأ من المعانى والأسانيد . للحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر التميمي القرطبي : وزارة المعارف المغربية .
- تنقیح التحقیق فی أحادیث التعلیق . الحافظ محمد بن أحمد بن عبد الهادی الحنبلی : دارسة وتحقیق وتخریج : د . عامر حسن صبری الناشر : المکتبة الحدیثیة ، الإمارات - العین ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- تهذیب التهذیب . الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى : دار الكتاب الإسلامي - بالقاهرة .
- الجامع لاحکام القرآن . محمد الانصاری القرطبی : دار الكتب المصرية الطبعة الثانية .

- الجرح والتعديل . الحافظ عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازى : دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الأولى ، بمطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر أباد - الهند .
- حاشية رد المحتار على الدر المختار المعروف " بحاشية ابن عابدين " . محمد أمين الشهير بابن عابدين : الناشر : دار الفكر ، الطبعة الثانية ١٣٨٦ هـ .
- روضة الطالبين وعمدة المفتين . محيي الدين بن شرف النووي : المكتب الإسلامي .
- زاد المعاد في هدى خير العباد . شمس الدين محمد بن أبي بكر الزرعى المعروف بابن القيم الجوزية : تحقيق وتحريج : شعيب وعبد القادر الأرنووط ، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت ، مكتبة المنار الإسلامية ، الطبعة الخامسة عشر ١٤٠٧ هـ .
- سنن أبي داود . الحافظ أبي داود بن سليمان بن الأشعث السجستاني : دار الدعوة .
- سنن ابن ماجه . الحافظ محمد بن يزيد القزويني : دار الدعوة .
- سنن الترمذى . محمد بن عيسى الترمذى : دار الدعوة .
- سنن الدارقطنى . على بن عمر الدارقطنى : تصحيح وتحقيق : عبد الله هاشم يمانى ، دار المعرفة - بيروت .
- سنن الدارمى . عبد الله بن عبد الرحمن الدارمى : دار الدعوة .
- السنن الكبرى ، الحافظ أحمد بن الحسين بن على البيهقى : وفي ذيله الجوهر النقى لابن التركمانى ، دار المعرفة - بيروت .
- سنن النسائي : "المجتبى" . لأبى عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن على النسائي : طبع دار الدعوة .

- شرح معانى الآثار . أحمد بن محمد الطحاوى الحنفى : تحقيق وتعليق : محمد زهدى النجار ، دار الكتب العلمية - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٧ هـ .
- صحيح ابن خزيمة . محمد بن إسحاق بن خزيمة النيسابورى : تحقيق وتخريج : د. محمد مصطفى الأعظمى ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤١٢ هـ .
- صحيح البخارى . الإمام الحافظ محمد بن إسماعيل البخارى : دار الدعوة .
- صحيح سنن أبي داود باختصار السند . صاحب أسانيده : محمد ناصر الدين الألبانى ، مكتب التربية العربى لدول الخليج ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٩ هـ .
- صحيح مسلم . الإمام الحافظ مسلم بن الحاج القشيرى النيسابورى : دار الدعوة .
- صحيح مسلم بشرح النووي . محيى الدين بن شرف النووي : المطبعة المصرية ، الأزهر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٣٤٩ هـ .
- الضعفاء والمتروكين . أحمد شعيب النسائي : تحقيق : بوران الصناوى ، وكمال الحوت ، مؤسسة الكتب الثقافية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤٠٧ هـ .
- الفروع . شمس الدين محمد بن مفلح : عالم الكتب .
- قوانين الأحكام الشرعية ومسائل الفروع الفقهية . محمد بن أحمد بن جزى الغرناطى المالكى : الطبعة الأولى ، عالم الفكر - القاهرة .
- كتاب الأصل . محمد بن الحسن الشيباني : عالم الكتب - بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٠ هـ .

- الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار . الحافظ أبي بكر ابن أبي شيبة : تحقيق مختار الندوى ، الدار السلفية .
- كشف النقاب عن متن الإقناع : منصور بن يونس البهوتى : عالم الكتب - بيروت .
- المبدع في شرح المقنع . برهان الدين إبراهيم بن محمد بن مفلح: المكتبة الإسلامية .
- المجموع شرح المذهب . محيي الدين بن شرف النووي : دار الفكر .
- مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : جمع وترتيب : عبد الرحمن بن محمد بن قاسم : الرئاسة العامة لشئون الحرمين الشريفين .
- مختصر اختلاف العلماء . الأصل لأبي جعفر الطحاوي : اختصار : أحمد ابن على الجصاص الرازى ، دراسة وتحقيق د. عبد الله نذير أحمد ، دار البشائر الإسلامية - بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٤١٧ هـ .
- المدونة . للإمام مالك بن أنس : دار الفكر .
- المراسيل سليمان بن الأشعث السجستاني تحقيق : شعيب الأرنؤوط قد سمعته الرسالة الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ .
- المستدرك على الصحيحين . للحافظ أبي عبد الله الحكم التيسابوري : وبيذهله : التلخيص لاحفاظ الذهبي ، دار المعرفة - بيروت .
- المسند . للإمام الحافظ أحمد بن حنبل الشيباني : دار الدعوة .
- مشكاة المصايب . محمد بن عبد الله الخطيب التبريني : تحقيق محمد بن ناصر الألباني ، المكتب الإسلامي .
- المصنف . للحافظ أبي بكر عبد الرزاق بن همام الصنعاوي : تحقيق : حبيب الرحمن الأعظمي ، المكتب الإسلامي - بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٢ هـ .

- معالم السنن شرح سنن أبي داود . محمد بن محمد الخطابي البستى : دار الكتب العلمية - بيروت .
- المغني . لموفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة : تحقيق : د. عبد الله التركى ، د. عبد الفتاح الحلو ، دار هجر - القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٦ هـ .
- مغنى المحتاج إلى معرفة معانى ألفاظ المنهاج . محمد الشربينى الخطيب: الناشر : مصطفى البابى الحلبي وأولاده - مصر .
- الموطأ : للإمام الحافظ مالك بن أنس : دار الدعوة .
- نصب الراية لأحاديث الهدایة . جمال الدين محمد بن يوسف الحنفى الزيلعى : دار الحديث - القاهرة .
- نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج . محمد بن أبي العباس الرملى : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابى الحلبي وأولاده بمصر ، طبع ١٢٨٦ هـ .
- نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتوى الأخبار . محمد بن على الشوكانى : دار الجيل - بيروت .

فهرس الموضوعات

- المقدمة
- **المبحث الأول**؛ في مدى اعتبار البسمة آية من كل سورة
 - اختلاف العلماء في البسمة :
 - هل هي آية من كل سورة في القرآن
 - القول الأول
 - القول الثاني
 - القول الثالث
 - الأدلة والمناقشة
 - أدلة القول الأول
 - دليل القول الثاني
 - أدلة القول الثالث
 - الترجيح
- **المبحث الثاني**؛ في مدى اعتبار البسمة آية من فاتحة الكتاب
 - اختلاف العلماء في المسألة
 - القول الأول
 - القول الثاني
 - الأدلة والمناقشة
 - أدلة القول الأول
 - أدلة القول الثاني
 - الترجيح
- **المبحث الثالث**؛ حكم قراءة البسمة قبل الفاتحة في الصلاة
 - اختلاف العلماء في المسألة
 - القول الأول

- القول الثاني
- القول الثاني
- القول الثالث
- سبب الخلاف
- المبحث الرابع: حكم الجهر والإسرار بالبسملة في الصلاة الجهرية
- اختلاف العلماء في المسألة
 - القول الأول
 - القول الثاني
 - القول الثالث
 - الأدلة والمناقشة
 - أدلة القول الأول
 - أدلة القول الثاني
 - مناقشة عموم أحاديث الجهر
 - أدلة القول الثالث
 - الترجيح
 - الخاتمة
 - فهرس المصادر والمراجع
 - فهرس الموضوعات